الفصل الرابع
تعقيد الهيكل التنظيمي للحرس

من السمات الرئيسية المميزة للتطور المؤسساتي والتنظيمي للحرس ازدياد التعقيدات فيه باطراد منذ تأسيسه. وتبعًا لهنتنجتون فإن من أهم المؤشرات على التعقيد التنظيمي للحرس تكاثر وتمايز وحداته الفرعية التنظيمية، واضطلاعه بمهام إضافية[1]. وإذا ما أردنا تطبيق هذا الإطار في تحليل القوات المسلحة الثورية، لاسيما الحرس الثوري، فيجب أن نبين كيف تطور الحرس من خليط من المليشيات والفصائل الفدائية غير المنضبطة، إلى قوة مسلحة منظمة وفقًا للإطار التقليدي المتعارف عليه، وهو نفس التطور الذي سلكه عمومًا الجيش الأحمر السوفيتي وجيش التحرير الشعبي الصيني والجيش الثوري الفرنسي، وهي قوات انبثقت عن ثورات اجتماعية كبرى[2].

ولكن خلافًا لهذه القوات الثورية، وعلى عكس توقعات بعض الدارسين[3]، فإن التعقيد التنظيمي للحرس لم يُترجَم إلى تراجع في التشدد أو الحماس الثوري، أو تناقص رغبة التدخل في السياسة. فتحول هيكلية الحرس إلى هيكلية تقليدية لم يقترن بتحول مواز في عملية صنع القرارات التكتيكية والاستراتيجية، كما هي الحال في القوات المسلحة المحترفة. ولم تحل المعايير العسكرية الموضوعية محل الأهداف الثورية المتشددة، كما لم يثبط التنظيم التقليدي من الحماس والاندفاع الثوريين.

وبدلاً من أن يؤدي التطور التنظيمي للحرس إلى إطفاء جذوة حماسه الثوري، ساعد على وضع المُثُل المتشددة لآية الله الخميني والثورة الإسلامية موضع التنفيذ.

وتتعزز هذه المقولة عند تحليل الوحدات الفرعية في الحرس، التي بدت وكأنها تعكس عملية التحول التقليدي، في حين بقيت مهامها وأنشطتها تهدف إلى تحقيق الأهداف الأيديولوجية الثورية. كما أن التمايز بين الوحدات الفرعية للحرس لم يكن ثابتًا طوال الوقت، بل كان الحرس قادرًا على تفادي التخصص المحدد والتسلسل القيادي الواضح كلما كان ذلك ملائمًا وضروريًا للوفاء بأهدافه المتشددة.

وينفرد الحرس في أن ازدياد تعقيد هيكله التنظيمي لم يغرس فيه الاحتراف العسكري. ويُستدل على التعقيد – في أوسع نطاقه – من خلال إنشاء اللوائح

والإجراءات الرسمية. فالاحتراف العسكري التقليدي يعني ضمنًا الالتزام بالطاعة العمياء لتلك اللوائح والإجراءات تفاديًا للعقوبات. ومن الناحية التنظيمية، فإن ازدياد التخصص، وإقامة هياكل لأداء مهام التنظيم، والتوزيع المحدد للمسئوليات، كلها سمات مميزة للتعقيد المتزايد. ويتضمن الاحتراف العسكري الولاء للتقاليد والإجراءات المتبعة في المؤسسة، دون أي اعتبار لسياساتها وقراراتها المتخذة على أساس المعايير العسكرية الموضوعية، وكذلك طاعة القيادة المدنية، بصرف النظر عن سياستها أو توجهاتها الأيديولوجية. وباحتفاظ الحرس بأيديولوجيته الراديكالية والتزامه بتحقيق أهداف الخميني، فقد افتقر إلى هذه المعايير الاحترافية. وفي الوقت الحاضر سنتناول مسألة تعقيد الهيكل التنظيمي للحرس، من خلال تحليل جهاز الأمن الداخلي، والبنية العسكرية، وجهاز تصدير الثورة، والبيروقراطية الإدارية المتمثلة في إنشاء وزارة الحرس، وأخيرًا هيكل القيادة العسكرية.

جهاز الأمن الداخلي

تمثلت المهمة الوحيدة للحرس الثوري عند تأسيسه في حماية الأمن الداخلي. وكان الحرس الأداة المسلحة الرئيسية لتعزيز قبضة الثورة على السلطة، والقضاء على هيكليات السلطة التي كانت قائمة في عهد الشاه، وتطبيق العدالة الثورية على من يشتبه بأنهم أعداء للنظام الثوري، أو متعاونون مع النظام السابق أو متعاطفون معه[4]، برغم معارضة الحكومة الثورية الأولى برئاسة مهدي بازركان لهذا السلوك. وكان العديد من قادة الحرس – على المستوى القومي والمحلي – يسيطرون على وحداتهم في الحرس ويمولونها، علمًا بأن هذه الوحدات كانت تضم في معظمها أفرادًا سبق لهؤلاء الوجهاء المحليين (القادة) العمل معهم وتجنيدهم خلال الثورة[5]. وكما تسببت الطبيعة التحزبية للحرس في إطلاق جهود القادة الثوريين من الملالي، لتحويله سريعًا إلى قوة وطنية خاضعة بشكل أكبر للمساءلة، فقد تسببت في الوقت نفسه في عرقلة تلك الجهود.

إما ما حفز النمو المبكر للحرس وتطوره الهيكلي والتنظيمي – أكثر من جهود القيادة السياسية – هو كثرة أعداء النظام وقوتهم، عندما كان النظام في أيامه الأولى، مقرونة بالتزام الحرس العقائدي بتدمير هؤلاء الأعداء. فقد كان الحرس بحاجة إلى زيادة عدد أفراده وانتشاره إلى جميع المناطق في إيران،

مبررًا ذلك بضرورة التصدي لأعداء النظام. وأدى نجاح الحرس في تصفية أعدائه في الداخل إلى اكتسابه ثقة رجال الدين، وإحباط الجهود الرامية إلى الحد من نموه، برغم أن الزعماء المعتدلين حصلوا بالفعل على مباركة الخميني لوضع حد لتجاوزات الحرس في مجال الأمن الداخلي[6].

إذا كانت المعارضة القوية للنظام الثوري هي الدافع لتطور الحرس السريع كمليشيا أمنية، عندئذٍ لن يصعب علينا أن نفهم لماذا ازداد عدد أفراد الحرس من 4000 مقاتل عند إنشائه إلى 25000 مقاتل في السنة التالية، قبل اندلاع الحرب مع العراق في أيلول/ سبتمبر 1980م[7]. فخلال السنوات الأربع الأولى من عمر الجمهورية الإسلامية كانت المعارضة المسلحة منتشرة في كل مكان. فقد بدأ العصيان الكردي عام 1979م. وفي كانون الأول/ ديسمبر من تلك السنة، طُلب من الحرس قمع اضطرابات خطيرة وقعت في تبريز (عاصمة إقليم أذربيجان الإيراني) دبرها أنصار رجل الدين البارز آية الله كاظم شريعة مداري[8]، الذي شكك في أساس وشكل الدولة الإسلامية الجديدة التي تصورها الخميني. وشنت جماعة الفرقان الراديكالية هجمات متقطعة على مسئولي النظام في عدة مدن كبرى. وفي أيار/ مايو 1979م، كانت هذه المجموعة – على ما يبدو – مسئولة عن إصابة رفسنجاني بجروح[9]. وخلال عامي 1980م – 1981م ازدادت العلاقات توترًا بين رجال الدين ومجاهدي خلق وأسفرت عن صدامات متكررة بين تلك الجماعة والحرس الثوري، كما دبرت الجماعة المذكورة محاولات اغتيال ضد المسئولين[10]. واتُهمت جماعة مجاهدي خلق بتفجير مقر الحزب الجمهوري الإسلامي ومكتب رئيس الوزراء عام 1981م[11]. وتولى الحرس عام 1983م مهمة تصفية حزب توده الشيوعي الموالي لموسكو الذي ساهم مع رجال الدين، مثله مثل مجاهدي خلق، في الإطاحة بالشاه[12].

كما خلقت مجموعات صغيرة مشاكل أمنية للنظام والحرس. فلقد كان من ضمن المجموعات الأخرى –التي قاتلت ضد النظام وهاجمت الحرس في السنوات الأولى للثورة– جماعة "فدائيي خلق" الماركسيون المتشددون، وتنظيم بايكار الشيوعي، ومجموعة كوماله الماركسية الكردية[13]. وادعى محسن رضائي قائد الحرس – في مقابلة أجرتها معه صحيفة طهران تايمز عام 1982م – نجاح عمليات الحرس ضد جماعة الطوفان التي تتخذ من كردستان

مقرًا لها، وضد تنظيم ساهند الذي زعم أنه يضم بين صفوفه "طلابًا وأساتذة من جامعة إنجلترا وعناصر صهيونية"[14]. كما أن الجماعات العرقي العربية في إقليم خوزستان الذي تقطنه غالبية عربية، وكذلك قبيلة قشقاي المقيمة في الداخل، أثارت اضطرابات مناوئة للنظام[15].

ومع تزايد التحديات الأمنية التي واجهها الحرس في الداخل، ومن ثم تزايد المسئوليات الملقاة على عاتقه، بدأ هيكله التنظيمي يتبلور على مستوى الدولة. فإلى جانب منصبي القائد الميداني للحرس والمشرف الديني عليه، كان المجلس الأعلى للحرس الثوري –الذي أُسس رسميًا في تشرين الأول/ أكتوبر 1979م[16] – هو أول بنية تظهر علنًا، وتألفت عضويته أساسًا من المؤسسين الأوائل للحرس، مثل رضائي وعلي رضا أفشر وعلي شمخاني ومحسن رفيق دوست ورحيم صفوي وعباس زماني ومهدي هاشمي. وفي نهاية المطاف شغل هؤلاء مناصب قيادية رفيعة مع تحديث الهيكل القيادي للحرس[17].

تكشف تركيبة "المجلس الأعلى للحرس" عن طبيعة قواه المحركة، فكون أقوى أعضائه هم كبار مؤسسي الحرس يوحي بأن "المجلس الأعلى للحرس" كان موجودًا – بحكم الواقع – قبل تشرين الأول/ أكتوبر 1979م بوقت طويل. كما أن عضوية مهدي هاشمي فيه تدل على أن الانتساب للمجلس كان يتطلب من العضو أن يكون له قاعدة شعبية تستند إلى منطقة أو قضية[18]، فقد أُعدم مهدي هاشمي عام 1987م؛ لأنه فضح صفقة الأسلحة الأمريكية لإيران، رغم راديكاليته وقرابته لآية الله منتظري (خليفة الخميني المعين حتى قبل أربعة أشهر من وفاة الخميني)، ورغم كونه أكبر المنادين في الحرس بتعجيل أنشطة تصدير الثورة، ولو على حساب المجهود الحربي ضد العراق، بل كان الناطق الرئيسي باسمهم[19]. وقبل إجراء عملية التنظيم الكاملة لهيكل قيادة الحرس، كان المجلس الأعلى ككل يتخذ القرارات المتعلقة بالحرس ويعين صغار القادة[20].

ومع تطور هيكل قيادة الحرس، أصبح دور المجلس الأعلى أكثر وضوحًا وتحديدًا وكان – من الناحية الشكلية – تابعًا للمشرف الديني (ممثل الخميني لدى الحرس) وهو أعلى مرتبة من قائد الحرس الثوري[21]. وبحلول عام 1984م، تحددت تركيبته على أساس المنصب في الحرس وليس الصفة الشخصية. فأصبح يضم قائد الحرس ونائبه ووزير الحرس وقائد القيادة

المركزية للحرس وقادة "مختلف الوحدات الأخرى ذات المسئولية في جهاز الحرس (حسب اللزوم)" [22]. وبعد تشكيل وزارة الحرس عام 1982م، أصبح من مهام المجلس الأعلى أن يكون حلقة الوصل الرئيسية بين القيادة الميدانية للحرس وبين الوزارة[23].

أما جهاز الأمن الداخلي في الحرس – المنتشر على مستوى الدولة – فقد تطور بشكل متواز مع هيكل قيادته الوطنية. وكما حدث على المستوى الوطني، انبثقت تنظيمات الحرس المحلية مباشرة عن خلايا الحرس الأولى في كل موقع، وهي التي تسلمت السلطة خلال الثورة. وقد تم إنشاء المناطق الإدارية العشر للحرس، التي يوازي كل منها تقريبًا إقليمًا إيرانيًا، وهي تتبع قائد الحرس والمجلس الأعلى مباشرة[24]. وأقيم كل مقر قيادة إقليمي تابع للحرس في عاصمة الإقليم ذاته.

وكان الهيكل القيادي الإقليمي للحرس مرآةً للهيكل القيادي على المستوى الوطني. فقد ترأس كل منطقة من مناطق الحرس قائد إقليمي، كان يعمل ضمن مجلس إقليمي أوسع يضم كبار قادة الحرس في المدن الكبرى والمناطق التابعة لها إداريًا[25]. وكان منصب القائد الإقليمي للحرس –في أغلب الأحيان– منطلقًا لاحتلال موقع في قيادة الحرس الوطنية. فمثلاً :كان عباس محتاج قائدًا للمنطقة السابعة (الحدود الشمالية الغربية) قبل أن يفوز بمنصب رفيع في مقر القيادة المركزية في طهران[26].

ونُظمت قيادة الحرس على مستوى المقاطعات على نحو مماثل، وكانت تخضع للقيادة الإقليمية وتهيمن على قيادة القاعدة الأدنى منها مستوى. وفي المناطق الريفية من إيران كانت قيادة المقاطعة تهيمن على منطقة جغرافية واسعة في ذلك الإقليم، حيث تشرف على العديد من قواعد الحرس في البلدات الصغيرة المنفردة. وفي المناطق الحضرية المحيطة بعواصم الأقاليم الإيرانية، كان يمكن لقيادة المقاطعة أن تشمل عاصمة ذلك الإقليم وضواحيها. وبينما تتولى قيادات القواعد مسئولية ضواحي المدينة وأجزاء كبيرة منها، فإن مقر القيادة الفرعي – الذي قد يكون واجهة محل أو بيتًا كبيرًا – يشرف على مزيد من الأجزاء الفرعية للمدينة[27] بغية أن يحقق الحرس الحد الأقصى من التغلغل بين السكان المدنيين، على عكس الجيش النظامي الذي لا يتولى مسئوليات الأمن الداخلي إلا في الأزمات أو حالات الطوارئ، ويتمركز عمومًا

في حاميات خارج المناطق الآهلة بالسكان[28].

يرتبط وجود الحرس بين السكان –إلى حد ما– بطبيعة خصومه، وأقواهم تنظيم مجاهدي خلق (انبثق التنظيمان من جذور مشتركة كما أشرنا في الفصل الثاني) ويمتلك تنظيم مجاهدي خلق – مثله مثل جهاز الحرس قبل الثورة – قوة من فدائيي المدن، متمرسة في استخدام شبكات المؤازرة السرية في المدن الكبرى[29]. وقد سقط العديد من رجال الحرس أثناء قيامهم بأعمال الدورية ضحايا لهجمات مجاهدي خلق[30]. وللقضاء على الخلايا المؤازرة لتلك الجماعات المعارضة المنظمة، أنشأ الحرس وحدة استخبارات ترتبط بجميع مستويات هيكله القيادي[31]. وصدرت الأوامر بدمج هذه الوحدة مع وزارة الاستخبارات، لدى إنشاء تلك الوزارة عام 1984م، ولكن وحدة استخبارات الحرس ظلت منفصلة ونشطة، دليلاً على القوة المؤسساتية للحرس، مما يتسبب إلى حد ما في ازدواجية الجهود التي تبذلها وزارة الاستخبارات[32]. ويمثل الحرس – إضافة إلى مهمة القضاء على المعارضة المنظمة – خط الدفاع الأول في مواجهة المظاهرات الكبرى المناهضة للنظام[33].

إن امتداد هيكل الحرس في جميع أنحاء البلاد، وتغلغله في المجتمع كقوة أيديولوجية، سهل جهوده لتعبئة المساندة الشعبية والمجندين من أجل الحرب. وبعد بدء الحرب مباشرة، أُسندت إلى الحرس رسميًا مهمة إعداد جيش "قوامه 20 مليون رجل" من الإيرانيين، كُتب له أن يبرهن على قوة الثورة الإسلامية بدحر القوات العراقية الأفضل تسليحًا وتدريبًا[34]. وتم تجنيد هذا الجيش الشعبي وتنظيمه عبر شبكات القواعد التابعة للحرس، بالاشتراك مع تنظيم الباسيج، المنفصل شكليًا والتابع عمليًا للحرس. وفي سبيل التعبئة، أقام الحرس مراكز تجنيد، ليس فقط في حامياته وقواعده ومقرات القيادة التابعة له في المدن، بل أيضًا في المساجد والمدارس والمصانع والمرافق الحكومية المحلية[35]. وقد أدى مجهود الحرس التعبوي، مقرونًا بقوته كجهاز أمن داخلي، إلى منح الحرس سلطة قوية على المستوى المحلي، بل وعلى العديد من المؤسسات الحكومية المدنية المحلية. ففي عام 1987م، مثلاً، فُوض الحرس باستخدام موارد المؤسسات الحكومية والجامعات، لتوفير مرافق التدريب والخبرة والمجندين اللازمين له[36].

إن جهاز الدعاية في الحرس – الذي يتميز بالقدرة على الوصول إلى

الجماهير العريضة – يساعده على تعبئة السكان والترويج لخطة السياسي الراديكالي. فالحرس يصدر مجموعة واسعة من المنشورات ويوزعها، بما فيها الكتب والإعلانات والنشرات، ومجلته الخاصة التي تتناول شئون الحرس، كما أنه يبث برنامجًا تلفزيونيًا خاصًا به(37). ويقع مركز التوزيع الدعائي الرئيسي للحرس في مجمع السفارة الأمريكية السابق في طهران، الذي يُستخدم أيضًا كمدرسة ومركز تدريب للحرس(38).

وأسس الحرس وحدات فرعية إضافية، لأداء دوره الداخلي الإضافي، المتمثل في ضمان تمسك الناس بالقوانين الإسلامية التي تنظم الحياة الاجتماعية. ومن بينها وحدات "ثأر الله" و"جند الله" التي كانت تطوف شوارع المدن الكبرى في سيارات نقل تويوتا بيضاء، تبحث عن المذنبين والآثمين، مثل النساء اللاتي يرفضن الالتزام بالزي الإسلامي، أو الشبان الذين يستمعون إلى الموسيقى الغربية، أو أولئك المفطرين في ساعات الصيام في شهر رمضان المبارك(39). كما أن هذه الوحدات –التي كانت تفتش المنازل في حال اشتبهت بمخالفة أصحابها للتقاليد الإسلامية– ساهمت كثيرًا في توليد الكراهية للحرس في نفوذ المثقفين، وأبناء الطبقة الأرستقراطية، والشريحة العليا من الطبقة الوسطى في طهران، وهي الفئة الاجتماعية الأشد معارضة للتقيد الصارم بأحكام الشريعة الإسلامية وللنظام الحاكم بشكل عام(40).

إن دور الحرس في الحفاظ على الأمن الداخلي وفرض تطبيق الشريعة الإسلامية، يميزه كثيرًا عن غيره من القوات المسلحة الثورية، لاسيما تلك التابعة للأنظمة الشيوعية، ويشكل خير مثال على تغلغل الحرس كمؤسسة في إيران الثورة. ففي الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية، لا يتولى الجيش الأحمر أو جيش التحرير الشعبي مهمة الاستخبارات المحلية، لكنها موكلة إلى جهاز كيه جي بي KGB المدني في الاتحاد السوفيتي، وإلى وزارة أمن الدولة في جمهورية الصين الشعبية(41). وبالفعل لم تضطلع أية قوات مسلحة ثورية أخرى بدور مماثل في فرض الالتزام بالقيود الاجتماعية للثورة.

ولعل الأبرز من ذلك هو دور الحرس في أخذ زمام المبادرة، بدلاً من الاكتفاء بردة الفعل فيما يتعلق بقمع الاضطرابات الشعبية. فجيش التحرير الشعبي الصيني، مثلاً، استُدعي إلى بكين من الحاميات البعيدة لقمع ثورة شعبية في أيار/ مايو 1989م، أما الحرس فهو يتدخل عمومًا قبل انتشار المظاهرات

واستفحالها[42]. وإضافة إلى ذلك، لا يوجد دليل على أن الحرس كان ينتظر صدور أوامر إليه من القيادة المدنية لتفريق المتظاهرين واعتقالهم، لكن يبدو أن الحرس كان يعطي لنفسه سلطة قمع المظاهرات فور حدوثها.

لم يُبْد الحرس أي تردد في استخدام القوة في الداخل، بعكس نظرائه الأكثر "احترافًا" في القوات الثورية الأخرى. فمن المعروف على نطاق واسع عن الجيش الأحمر السوفيتي وجيش التحرير الشعبي الصيني ممانعتهما في الاشتباك مع المتظاهرين المدنيين. ومن الأمثلة الحديثة، ذُكر أن قيادة الجيش السوفيتي وقفت ضد التدخل عام 1990م، في الاضطرابات الشعبية التي وقعت في أذربيجان السوفيتية، تاركة مهمة القتال الرئيسي لقوات الأمن الداخلي التابعة لوزارة الداخلية[43]. ويقال: إن بعض وحدات جيش التحرير الشعبي الصيني ترددت في التدخل ضد المتظاهرين، في ساحة تيانانمين في أيار/ مايو 1989م. لكن الحرس لم يتردد قط في استخدام القوة ضد المتظاهرين، حتى عندما كان هؤلاء من رجال الدين، معتقدًا على ما يبدو أن آية معارضة للنظام تشكل خيانة للإسلام، وللأب الروحي للحرس آية الله الخميني (لاسيما بعد وفاته) [44]. ومن الواضح أن تطور الحرس التنظيمي وتخصصه لم يضعفا الالتزام العقائدي لديه بمبادئ الثورة النقية.

البنية العسكرية

خلافًا لهيكل الأمن الداخلي للحرس، الذي نشأ امتداد مباشرًا للشبكة الفدائية التابعة للحرس قبل الثورة، فإن دور الحرس العسكري انبثق من حالة الطوارئ الوطنية (الغزو العراقي لإيران عام 1980م) التي أخذت الحرس على حين غرة. وفي مقابلة جرت عام 1985م مع وزير الحرس السابق محسن رفيق دوست، استعرض العوامل العملية والسياسية التي أعاقت دخول الحرس في الحرب قائلاً:

عندما أردنا إرسال قوات حرس الثورة الإسلامية إلى جبهات القتال، لم تكن تلك القوات تملك التشكيل أو التنظيم العسكري اللازم؛ لأن إنشاء الحرس لم يكن للذود عن حياض البلاد، بل كان هدفه الرئيسي الدفاع عن الثورة الإسلامية. وفي هذه المرحلة بالذات، أدركنا أن الحرب المفروضة علينا لم تكن موجهة ضد حدودنا، ولكن ضد الثورة الإسلامية ومن أجل تدميرها. لذا، شعرنا بالحاجة إلى تعبئة قوات الحرس الثوري. ولكن عندما أراد الحرس

دخول الحرب كقوة شعبية، واجهته المشاكل والعقبات التي وضعتها أمامه الطغمة الحاكمة (جماعة بني صدر) آنذاك[45].

ويتابع رفيق دوست حديثه، مؤكدًا أقوال جواد منصوري –أول قائد غير رسمي للحرس– فيصف سقوط بني صدر بأنه نقطة التحول الرئيسية التي مكنت الحرس من اتخاذ موقف أكثر قوة في الحرب، وبالتالي طرد القوات العراقية من الأراضي الإيرانية[46]. وبدأت نجاحات الحرس في الحرب مع أول هجوم منظم شنه في أواخر 1981م، حيث كسر الحصار العراقي لمدينة عبدان في جنوب إيران[47]. وفي المقابلة ذاتها يصف رفيق دوست كيف أن معركة عبدان أطلقت عملية تطوير الحرس وفقًا للمبادئ العسكرية التقليدية فيقول:

عندما بدأت القوات الإيرانية عملياتها الواسعة، ساد شعور بضرورة وجود الحرس الثوري على جبهات القتال في تشكيلات منظمة. وقد بدأت عملية تنظيم الحرس وإعادة تشكيله، بإنشاء سرايا حدودية شاركت في فك الحصار عن مدينة عبدان. وتوسعت تلك السرايا فيما بعد وتحولت إلى ألوية، ومن ثم إلى جيوش[48].

وقد سار الحرس في اتجاهات موازية لتلك التي اتبعتها الجيوش الثورية الأخرى عبر التاريخ، فبدأ يتصف بالصفات التنظيمية لقوة مسلحة تقليدية. إلا أن التجارب التي خاضها الحرس –حتى الآن– لا تؤيد العلاقة المباشرة المفترضة بين التعقيد التنظيمي وتراجع الالتزام الأيديولوجي الثوري. وتوضح قدرة الحرس على تنظيم صفوفه في تشكيلات –من أجل التصدي للأخطار التي كانت تهدد بقاء الثورة الإسلامية– كيف استطاع الاستجابة من الناحية التنظيمية للمتطلبات الوظيفية الملحة. بيد أن تشكيل هياكل الحرس ووحداته الفرعية لم يكن أساسًا بغرض التصدي للتهديد العسكري الخطير من العراق، لكنها شُكلت أو تفرعت من أجل تفعيل مساندة الحرس للأيديولوجيا المتشددة للثورة الإسلامية.

وقد نشأت الذراع العسكرية للحرس خلال الحرب، وفقًا للمعايير الرئيسية الثلاثة للتطور العسكري التقليدي، وهي التنظيم والتدريب والتسليح. وعمومًا فقد نجح الحرس في كل من هذه المجالات في صياغة الأشكال التقليدية بحيث تلبي متطلباته العقائدية الثورية.

التنظيم

شكل الحرس خلال الحرب تنظيمًا قتاليًا يبدو تقليديًا بشكل عام، حسب المفاهيم التنظيمية العسكرية. فأنشأ قوات جوية وبرية وبحرية منفصلة، إلى جانب سيطرته على قوات المشاة المسماة بالباسيج، والتي أصبحت رسميًا عنصرًا تابعًا للجناح العسكري للحرس[49]. ولم تكن القوات البرية للحرس تتطلب إلا القليل من المهارة التقنية، وكانت تعكس –على أفضل وجه– تركيز الحرس على العنصر البشري المتحمس أكثر من تركيزه على التكنولوجيا، وظلت أقوى أسلحته وأكثرها أهمية على الإطلاق. وأُنشئت ضمن القوات البرية للحرس التشكيلات التقليدية المنظمة، أي الفيالق والفرق والألوية والكتائب والسرايا، مع تقسيمات فرعية أخرى على مستوى الفرقة واللواء، بحيث أوجدت وحدات منفصلة من المدرعات والمدفعية والمشاة والمهندسين[50]. وكانت هذه التشكيلات نموًا مباشرًا "للسرايا" الأولية التي نظمها الحرس في أول هجوم له. وفي نهاية الحرب كانت القوات البرية الثابتة التابعة للحرس تضم 21 فرقة مشاة، وتصل إلى 31 فرقة إذا وضعنا في الحسبان 15 لواءً مستقلاً، و 3 فرق هندسية، و 42 لواءً متخصصًا في المدفعية والمدرعات والحرب الكيماوية – الجرثومية و "الحرب النووية"، وفقًا لما يقوله الناطق الرسمي باسم الحرس[51]. ويُذكر أن إيران قد استخدمت الأسلحة الكيماوية في الحرب مع العراق، كما أن العراق استخدم هذه الأسلحة ضدها، كذلك تزعم بعض التقارير الصحفية الأخيرة أن الحرس يشرف على برنامج للأبحاث النووية مقره في "مُعالم كلايه" الواقعة شمال غرب طهران[52]. ويتطابق ذلك مع تقارير صحفية حديثة حول سعي إيران للحصول على أسلحة نووية[53].

إن مجرد امتلاك الحرس لتشكيلات مدرعة ومدفعية متخصصة، بغض النظر عن قوتها أو فعاليتها، يثبت قدرته على تدبير أموره على عجل. وقد ركز كل قادة الحرس اعتمادهم -في البداية على الأقل- على الأسلحة التي استولوا عليها في المعارك لتزويد الحرس بالدبابات والمدفعية الثقيلة. حتى زعم رفيق دوست عام 1985م، أن الحرس الثوري لم يشتر أية أسلحة ثقيلة[54]. وكما ذكرنا سابقًا، كان بني صدر –في السنة الأولى من الحرب– العقبة الرئيسية أمام شراء الحرس لأية أسلحة ثقيلة خاصة به. وبعد الإطاحة به، ظل الجيش النظامي –بسبب تدريبه وخبرته– هو الذي يحصل على معظم

الأسلحة الثقيلة المشتراة من الخارج بدلاً من إعطائها إلى الحرس.

غير أن الشكوك المتبادلة بين الحرس والجيش النظامي جعلت قيادة الحرس غير مستعدة للاعتماد التام على الجيش، للحصول على الدعم القتالي بالدروع والمدفعية الثقيلة.

وإزاء تردد الجيش النظامي في مواصلة الحرب حتى النصر(55)، شعرت قيادة الحرس بحاجتها إلى قوة نيران ثقيلة خاصة بها، فبغيرها تصبح مسألة هزيمة العراق عسكريًا أمرًا شديد الصعوبة باهظ التكاليف. لذلك يمكن القول: إن تشكيل الحرس لوحدات المدرعات والمدفعيات الثقيلة، برغم أنه يمثل من الناحية التنظيمية توجهًا تقليديًا، كان في الحقيقة مثالاً على قدرة الحرس على تطوير هياكله التنظيمية، من أجل تعزيز أهدافه المتشددة، وهي في هذه الحالة ضمان استمرار الحرب حتى النصر.

كما أن إنشاء الحرس تشكيلات قتالية تقليدية نسبيًا لا يعني ضمنًا أنها حلت محل الهياكل غير التقليدية. فتشكيلات المشاة في الحرس تتكون من قواته الثابتة وقوات المتطوعين غير النظاميين (الباسيج) التي تشكل غالبية جنود المنشأة، وكان رجال الحرس يتولون أساسًا قيادة وحدات مقاتلي الباسيج الشباب(56). وهكذا كانت فرقة الحرس العادية تتألف أساسًا من ألوية مشاة تضم كتائب وسرايا تابعة لها. وكان رجال الحرس يتولون المناصب القيادية، كما كان بعضهم من عامة الجنود في كل وحدة، لكن غالبية الجنود العاديين كانت من الباسيج الذين يلبون دعوات التعبئة العامة الدورية(57). وكانت وحدات المدرعات والمدفعية الثقيلة في أية فرقة تضم رجال الحرس الأكثر خبرة والأفضل تدريبًا، ممن خدموا بشكل متواصل، وليس بشكل محدود كما يفعل الباسيج(58).

ويختلف الحرس عن التنظيم العسكري التقليدي المحض من حيث العلاقة بين تشكيلاته في جبهة القتال وهيكله الداخلي. إذ تتوافق تشكيلاته القتالية مع تنظيمه الإقليمي. فتتألف الفيالق والفرق والألوية في الجبة من رجال الحرس والباسيج، الذين جندوا من نفس المناطق الجغرافية التي توجد بها هذه القوات. فعلى سبيل المثال، جاء أفراد الوحدات التي تؤلف فيلق "ثأر الله" من مقاتلي الحرس والباسيج، الذين تم تجنيدهم وتعبئتهم من طهران والإقليم المركزي المحيط بها(59). أما إقليم كرمان ـــوهو أقل كثافة سكانية بكثير من كل من

طهران ومن الإقليم المركزي المكتظ بالسكان– فقد انبثق منه فرقة "ثأر الله" "ولواء" "ذو الفقار"، وهما تشكيلان أصغر كثيرًا من فيلق "ثأر الله" الذي أفرزته طهران والإقليم المركزي(60)، وتتكرر هذه العلاقة في جميع أرجاء إيران. وتحدد الإمكانية التعبوية لأية وحدة جغرافية حجم التشكيل العسكري الذي ينتسب إليها. بينما نجد في معظم الجيوش المحترفة، أن كل وحدة تضم مجندين من شتى أنحاء البلاد.

وبغية التشديد أكثر على الطبيعة الثورية الإسلامية للحرس، سُمي العديد من تشكيلاته العسكرية بأسماء شخصيات بارزة في تاريخ الإسلام الشيعي: فمثلاً سميت فرقة الإمام الحسين باسم حفيد الرسول محمد الذي قتل وهو يقاتل قتالاً غير متكافئ في معركة كربلاء. ويقال: إن أيديولوجيا الحرس من نواح عديدة –وخاصة استعداده للقتال في سبيل الإسلام، مهما كانت التكلفة البشرية– تهدف إلى الاحتذاء بالمقاتلين الأوائل في الإسلام الذين قاتلوا مع الحسين(61).

كذلك انبثق التنظيم العسكري المناطقي (الإقليمي) للحرس عن بنية الأمن الداخلي الخاصة به. وكانت مليشيات الحرس التي أفرزتها الثورة –في الأقاليم والمدن الكبيرة والصغيرة والقرى– تضم مجندين ثوريين من تلك الكيانات الجغرافية. فمثلاً، كان حرس أصفهان يتألف من الأصفهانيين وليس الطهرانيين أو التبريزيين أو الشيرازيين، حتى بعد توحد الحرس كقوة وطنية(62). ويؤدي المجندون خدمتهم العسكرية في المقاطعات التي يعيشون فيها. وعندما بدأت الحرب، انتقلت هذه البنية المناطقية إلى التنظيم العسكري للحرس. وجندت التنظيمات المناطقية للحرس مقاتلين إضافيين في الحرس، وقامت بتعبئة مقاتلي الباسيج من المناطق الواقعة تحت سيطرتها(63). وكان مقر قيادة الحرس في كل مقاطعة فرعية جغرافية، بمثابة مركز التجنيد والتعبئة الأساسي للحرب ضمن حدوده الإقليمية، إضافة إلى احتوائه على الجهاز الإداري والعملياتي لمفرزة الحرس التابعة له(64).

تتضح لنا بسهولة مزايا الربط بين البنية القتالية للحرس وجهاز الأمن الداخلي التابع له. إذ كان الحرس الذراع الطويلة والقوية للحكومة في المناطق الجغرافية المختلفة، مما كان يؤمن له الوصول إلى المصادر الرئيسية للقوى البشرية المحلية والسيطرة عليها، مثل مكاتب الحكومة المحلية والمدارس والمساجد والمصانع والمنظمات التجارية والزراعية. كما أعطت البنية

العسكرية للحرس كل مفرزة محلية حافزًا قويًا من أجل تعبئة مقاتلي الحرس والباسيج للحرب. وهكذا فإن عدد القوات في الجبهة التي تأتمر بأمر أحد قادة الحرس (وبالتالي قوة ذلك التشكيل) يرتبط مباشرة بنجاح جهود التعبئة المبذولة في موطن ذلك التشكيل.

وفي نظام التعبئة هذا، هناك عائق ذو تأثير كبير في قدرة الحرس على خوض الحرب. ونظرًا للارتباط بين قوة التشكيل العسكري وجهود التعبئة المحلية، فإن البنية العامة لقوات الحرس في الجبهة تعتمد على استمرار جهود التعبئة على المستوى المحلي وفعاليتها. فمثلاً، إذا لم تستقطب إحدى المفارز المحلية للحرس العدد المطلوب من المجندين، سوف تقل قوة تشكيلها كثيرًا عن المستوى المطلوب، ولا يحتمل بالتالي أن تؤدي الدور المقرر لها في عمليات الحرس. وقد عقد هذا الأمر –الذي يصعب التنبؤ به– عملية التخطيط الحربي ورسم الاستراتيجية، وزاد من الصعوبة الأساسية المتمثلة بحاجة الحرس إلى الاعتماد على المتطوعين الباسيج.

برغم هذا الترابط بين القوات العسكرية للحرس وبنية الأمن الداخلي فيه، فإن هناك تسلسلاً قياديًا مستقلاً لكل منهما. وباستثناء المناطق الغربية في إيران (أي الجبهة، حيث الحدود المشتركة مع العراق)، فإن القائد المحلي لقوات الأمن الداخلي في الحرس ليس هو نفسه القائد العسكري لوحدة الحرس المنبثقة من المنطقة ذاتها(65). وخير مثال على ذلك هو طهران، إذ إن مهدي مبالق هو قائد الحرس المعروف لمنطقة طهران، لكن حسين مصلح هو الذي يقود فيلق "ثأر الله" الذي يمثل التشكيل العسكري المنبثق من تلك المنطقة(66)، غير أن هذا التمايز في المهام لم يكن موجودًا على مستوى الجنود العاديين. إذ يمكن انتداب أفراد من مقاتلي الحرس لأداء مهام الأمن الداخلي في مناطقهم، أو للذهاب إلى الجبهة ضمن وحداتهم العسكرية(67).

التشكيلات العسكرية للحرس

ثمة مؤشر هام على التطور التنظيمي للحرس الثوري، وهو إنشاء قوات جوية وبحرية منفصلة. وقد وافق الخميني رسميًا على تأسيس هاتين القوتين في أيلول / سبتمبر 1985، علمًا بأن سلاح البحرية التابع للحرس كان قائمًا بصورة غير رسمية منذ عام 1982، كقوة بحرية صغيرة مقرها في ميناء بوشهر الجنوبي لمنع التهريب، ومنع أعداء النظام من التسلل عن طريق

البحر[68]. ومع أن هذين السلاحين أنشئا لكسر احتكار القوات النظامية للقدرات الجوية والبحرية ولو جزئيًا، فقد حققا متطلبات وظيفية مهمة، عقائدية وسياسية أكثر منها عسكرية محضة، وخصوصًا سلاح البحرية التابع للحرس. وبرغم أن سلاحي الجو والبحرية التابعين للحرس يضيفان عليه المهر التنظيمي لقوات مسلحة تقليدية، فقد ساعدا الحرس في تحقيق بعضٍ من أهم أهدافه الأيديولوجية المتشددة، غير أن قدراتها العسكرية كانت هامشية.

سلاح الجو التابع للحرس

لم تُبْد بعد القوات الجوية التابعة للحرس الثوري، والتي يرأسها الآن حسين جلالي، أية قدرات جوية تكتيكية أو استراتيجية تذكر[69]. فقد قامت في بداية عهدها بتسلم مرافق ومعدات نادي الطيران المدني الإمبراطوري الذي أسسه الشاه في طهران[70]، وكانت معداتها تتألف أساسًا من طائرات مروحية وطائرات تدريب خفيفة[71]، ولم تؤد أي دور قتالي هام في الحرب. غير أن القوات الجوية التابعة للحرس أنشأت عشر وحدات صواريخ، تولت مسئولية الدفاع الجوي ضد الطائرات العراقية التي تخترق الأجواء الإيرانية[72]. وتذكر الصحف الإيرانية، أنها أطلقت صواريخ أرض – أرض من طراز سكود ضد منشآت مدنية في العراق[73]. وتشير التقارير الصحفية الأخيرة إلى أن القوات الجوية للحرس قد وضعت يدها على العديد من الطائرات العراقية النفاثة، التي توجهت إلى إيران خلال حرب الخليج الثانية عام 1991، ويقودها الآن ضباط القوات الجوية التابعة للحرس الذين تلقوا تدريباتهم في كوريا الشمالية[74]. وهناك مساع للحصول على طائرات ميج – 29. وإضافة إلى ذلك، يوحي تعيين جلالي مطلع عام 1992 (قائد القوات الجوية النظامية ووزير الدفاع السابق) بوجود محاولة لتحويل القوات الجوية للحرس إلى قوات تقليدية، وتحسين مستوى أدائها وقدراتها.

وبرغم المظهر الخارجي للتحول العسكري التقليدي الذي يمثله إنشاء قوات جوية، وردت تقارير خلال الحرب الإيرانية – العراقية تفيد بأن القوات الجوية التابعة للحرس، كانت تخطط لعمليات على طريقة الكاميكاز اليابانية، وذلك على ما يظن ضد السفن الأمريكية المشاركة في حماية الناقلات الكويتية في الخليج العربي في السنوات الأخيرة للحرب[75].

سلاح البحرية التابع للحرس

إن هذا السلاح الذي كان يقوده سابقًا الشاب الراديكالي حسين علائي، بينما يقوده الآن علي شمخاني (الذي يرأس سلاح البحرية النظامي أيضًا)، يشكل خير مثال على تنفيذ أيديولوجيا الحرس المتشددة عبر البنى العسكرية التقليدية. وبرغم وجوده بصورة غير رسمية منذ عام 1982، ومشاركته في الاستيلاء على منطقة الفاو من العراق عام 1986، إلا أنه لم يُدشن رسميًا إلا عام 1987، للانتقام أساسًا من الهجمات الجوية العراقية ضد ناقلات النفط والمرافق الإيرانية، وتخويف حلفاء العراق في الخليج العربي، مثل المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة[76]. (كانت القوات الجوية النظامية الإيرانية تعاني نقصًا عامًا في قطع الغيار ولم تلعب إلا دورًا ثانويًا في الحرب ضد العراق). وقطعت عملية تنظيم سلاح البحرية التابع للحرس مزيدًا من الخطوات، عبر إنشاء ثلاث قطاعات بحرية منفصلة، وتشكيل وحدات صاروخية خاصة بها مزودة بعدد من صواريخ سطح – سطح من طراز سلكورم اشترتها من الصين[77].

وتمتع سلاح البحرية التابع للحرس بالموارد والدعاية عامي 1987 – 1988، ليس بسبب دوره في الحرب الإيرانية – العراقية، ولكن لأنه تحدى الحشد البحري الأمريكي في الخليج، الذي كان يرمي إلى حماية شحنات النفط العالمية ودول الخليج العربي من الهجمات الإيرانية. وحتى بعد دخول البحرية الأمريكية إلى الخليج بأعداد كبيرة، ظل سلاح البحرية التابع للحرس يضايق سفن الشحن العالمية، عبر هجمات من نوع "اضرب واهرب"، مستخدمًا زوارقه السويدية الصغيرة السريعة، وعلى متنها رجال الحرس المزودون بقذائف الآر بي جي – 7[78]. وقد هدد سلاح بحرية الحرس علانية بشن هجمات مباشرة ضد الأسطول الأمريكي والناقلات التي يحميها. وأطلقت وحداته الصاروخية عدة صواريخ سلكورم ضد السفن الأمريكية، والناقلات الكويتية التي ترفع الأعلام الأمريكية، وضد المرافق الكويتية[79]. وحشد سلاح بحرية الحرس أسطولاً كبيرًا من السفن الصغيرة عام 1987 استعدادًا لشن هجوم، لم يُنفذ، ضد المنشآت النفطية السعودية[80]. كما تشير التقارير إلى أن سلاح بحرية الحرس كان مسئولاً عن زرع الألغام في خطوط الشحن البحرية في الخليج، في ذروة البرنامج الأمريكي لحماية ناقلات النفط، وذلك ضد

رغبات الزعماء السياسيين في طهران على ما يبدو[81].

برغم تأسيس بحرية الحرس وتنظيم بنيتها، وبرغم قدرتها على استخدام صواريخ سلكورم المعقدة نسبيًا، فقد كانت عملياتها وتكتيكاتها وأهدافها غير تقليدية إلى حد كبير. كما أن تكريس جهودها لإحراج الولايات المتحدة، وتصريحات قادة المناوئة للولايات المتحدة، يوحي بأن تعزيز الأيديولوجيا المتشددة للحرس والثورة، لها الأولوية على تحقيق الأهداف العسكرية البراجماتية ضد العراق، عدوها العسكري الرئيسي. وإن استعداد بحرية الحرس لتحدي الولايات المتحدة، برغم تدني قدراتها بشكل واضح، وبالتالي التسبب بالرد الانتقامي الأمريكي، يشير إلى أن الحسابات العسكرية الموضوعية لا تشكل العنصر الأساسي في عملية صنع القرار لديها.

لذلك، يتضح أن اتجاه الحرس نحو إقامة بنية عسكرية تقليدية، لم يخفق في التخفيف من تشدده فحسب، بل أعطاه قدرات أكبر لتحقيق أهدافه المتشددة. ومن هنا فإن عملية تنظيم قواته البرية وإنشاء سلاحي بحرية وطيران منفصلين، لم تكن تهدف إلى تمكين الحرس من التنسيق مع القوات النظامية، بقدر ما كانت تهدف إلى مساعدة الحرس في منافسة الجيش النظامي على الموارد والأسلحة الثقيلة، لكي يواصل الحرب دون مشاركة فعالة من جانب القوات النظامية.

التدريب والتعليم

مثلما أخفى التنظيم العسكري التقليدي للحرس حقيقته غير التقليدية وأهدافه الأيديولوجية المتشددة، كذلك فإن وضع برنامج تدريب منتظم قد حجب تمسكه بدوافعه الثورية. كما أن إنشاء الحرس مرافق وبرامج تدريبية خاصة به، منفصلة عن تلك المتوافرة لدى القوات النظامية، يعزز القول بأن الحرس كان يهدف إلى التنافس مع القوات النظامية والحول محلها، بدلاً من التنسيق معها لمحاربة العراق. وكان من شبه المؤكد أن يؤدي الجمع بين برامج التدريب العسكري لدى كل من الحرس والقوات النظامية إلى تحسين فعالية مجمل الجهد التدريبي. ويمكن القول: إن الحرس أقام بنيته التحتية التدريبية الخاصة، للحيلولة دون خسارة الالتزام الأيديولوجي لدى الجنود العاديين، الأمر الذي كان سيحدث حتمًا نتيجة الاعتماد الشديد على الجيش النظامي في التدريب.

وظاهريًا تبدو الخطوات التي خطاها الحرس في تطوير برامجه التدريبية

مثيرة للإعجاب. وإدراكًا من الحرس، على ما يبدو، للمساوئ العسكرية الكامنة في المستوى التعليمي المتدني عمومًا في صفوف جنوده العاديين، قام عام 1982 بافتتاح أول "مدرسة ثانوية" له أسماها مدرسة الإمام الصادق، وكانت تجمع بين التعليم العام والتدريب العسكري وتدريس العقيدة الإسلامية(82). وقد أعد الحرس منهج التدريس، لكن المدرسة كانت تعتمد على وزارة التعليم في توفير مدرسي الثقافة العامة، وعلى رجال الدين في "قم" لتدريس الفقه الإسلامي(83). وكان طلبة المدرسة التي أسسها قسم التدريب التابع للحرس، الذي يتبع بدوره قسم التخطيط التعليمي، يقضون قسمًا من البرنامج –الذي يستغرق سنتين ونصف السنة– في معسكرات الحرس. وعلى مدى السنتين التاليتين افتتح الحرس فروعًا لمدرسته الثانوية في جميع المقاطعات الإدارية التابعة له في شتى أنحاء إيران(84).

كما دخل الحرس ميدان التعليم العالي. ففي عام 1986 افتتح جامعة الإمام الحسين التابعة له، وضمت 800 طالب. وقد تخرجت أول دفعة عام 1988. وتقدم هذه الجامعة دراسات عالية في العلوم العسكرية والهندسة والإدارة وحتى العلوم الطبية(85). كما أسس الحرب بعد الحرب مركزًا خاصًا به للدراسات العسكرية أطلق عليه "أكاديمية الحرس الثوري للشئون الدفاعية والاستراتيجية" برئاسة صادق حيدر كاني(86). وتشكل مؤسسات التعليم والتدريب العاليين التابعة للحرس مصدرًا واضحًا للشريحة الاجتماعية التي تمد الحرس بالخبراء والتكنوقراطيين، وإن لم يشارك في هذه البرامج التعليمية إلا عدد ضئيل نسبيًا من رجال الحرس.

أما على الصعيد العملي، فقد أعد الحرس برامج تدريبية عسكرية محضة لعامة جنوده الدائمين، التابعين لأسلحته الثلاثة. ففيما يتعلق بقوات الحرس البرية، تضمن برنامج تدريبها الأساسي ثلاثة أشهر إلزامية للتدريب على تكتيكات الحرس واستخدام الأسلحة(87). وكان التدريب الأساسي يتم في قواعد الحرس وحامياته في جميع أنحاء إيران وعلى الجبهة. وتبعًا لم عُرف عن الحرس، فإنه كان مشبعًا بالأيديولوجيا الإسلامية وشعارات الحرس الثورية المتشددة(88). ولتسهيل الاستخدام المتزايد لعمليات الكوماندوز الخاصة والوحدات عالية التدريب، أنشأ الحرس مركز مشاة منفصلاً لقواته البرية في طهران، يعطي دوره تدريبية مكثفة للمشاة(89). ونظرًا لعدم استعداد الحرس

لإجراء تدريبات واسعة مع الجيش النظامي، كان تدريبهم على الدروع والمدفعية الثقيلة أقل تنظيمًا نوعًا ما، وأشبه ما يكون "بالتدريب في أثناء العمل"، حيث يملك الحرس كميات قليلة نسبيًا من هذه الأسلحة.

وتمشيًا مع استخدام فروع الحرس الأخرى للأسلحة الأكثر تطورًا (صواريخ سلكورم ومنظومات الدفاع الجوي والطائرات المروحية.. الخ)، قام سلاحا الجو والبحرية التابعان للحرس بإعداد برامج تدريبية متخصصة، وأخضعت وحدة الصواريخ، المتمركزة في قاعدة الفجر، للتدريب المتخصص على تشغيل صواريخ أرض – أرض من طراز سكود، التي كانت تطلقها على أهداف داخل العراق(90). كما أجرى سلاح جو الحرس تدريبات لطياريه، الذين يقودون الطائرات الخفيفة والطائرات المروحية، في الجزء الخاص به من مطار مهرباد في طهران(91). وأسس سلاح بحرية الحرس الثوري كليته البحرية الخاصة به، فضلاً عن إقامة دورات في فن الملاحة البحرية والقتال البحري والعمليات تحت سطح الماء، في قاعدة "سيد الشهداء" التابعة له على الساحل الجنوبي(92).

لقد كان الحرس، علاوة على تدريب قواته على استخدام منظومات الأسلحة والتكتيكات القتالية، يتولى مسئولية تدريب مقاتلي الباسيج. وبما أن الحرس كان ينظر إلى الباسيج كجنود يمكن التضحية بهم في سبيل الإسلام والثورة، فقد كان التدريب الذي يقدمه الحرس للباسيج -كما ذكرنا سابقًا- غير كاف عسكريًا، لكنه مشحون بالأفكار والمفاهيم الأيديولوجية. وقد أعطى الصحفي يوسف إبراهيم صورة مختصرة عن "التدريب" الذي كان الباسيج يتلقونه من رجال الدين الشبان الراديكاليين المرتبطين بالحرس، يقول:

> ثمة مشهد شائع على الجبهة لهؤلاء المراهقين (الباسيج) الذين يصطفون لصلاة الجماعة خلف رجل دين، أو يجلسون وهم يصغون بهدوء للتلقين الديني.
>
> وكانوا يربطون حول رءوسهم ربطات حمراء مميزة، معلنين استعدادهم للاستشهاد في سبيل الإسلام. ويستمعون إلى الكلام ذاته الذي يُدرس في مدارس "قم" الدينية. فهم جند الإسلام الذين يقاتلون جيوش الكفار المارقين. هذا هو قدرهم. والجنة هي ثوابهم(93).

إذا كانت القيادة المدنية تأمل في أن تكون برامج تدريب الحرس كافية

لجعله قوة محترفة، فقد خاب ظنها. ففي خطاب هام وجهه إلى الحرس بعد الحرب هاشمي رفسنجاني، القائد العام للقوات المسلحة بالوكالة في ذلك الوقت، أشار ضمنًا إلى أن الحرس لم يركز بما فيه الكفاية على التدريب، مشيرًا بوجه خاص إلى وحداته المدرعة والمضادة للدبابات[94]. كما انتقد رفسنجاني استمرار الحرس في الاعتماد الشديد على تكتيكات قتالية غير حديثة وغير احترافية، ومواصلة الحرس الاعتقاد بأن الحماس الثوري يكفي لمواجهة جيش أفضل تدريبًا وتسليحًا[95]. وتبعًا لرفسنجاني فقد اضطر الحرس عندما غزا العراق إيران عام 1980 إلى أن:

> يقاتل بقنابل المولوتوف والحجارة والعصي وقذائف الآر بي جي، وكل ما استطاع الحصول عليه من أسلحة...، ولكن إذا كان على إيران أن تعتمد على الحرس الثوري الإسلامي كقوة مسلحة، وإذا كان للنظام أن يبقى لخدمة الله، فيجب على الحرس ألا يعتقد أنه إذا هوجم، يمكنه القتال بقنابل المولوتوف. وإنما يجب على القوة المسلحة أن تكون مستعدة تمامًا بحيث لا يجرؤ الآخرون على مهاجمتها. فالحرس هو حامي الحدود والتراب[96].

واعترف رفسنجاني بصورة أكثر صراحة من أي زعيم سياسي مدني آخر، بأن نظام التدريب الشكلي في الحرس لم يكن أداة لتحقيق الكفاءة العسكرية، بقدر ما كان أداة لترسيخ التشدد الثوري للحرس، وتدعيم استقلاليته كمؤسسة عن القوات المسلحة النظامية الأكثر خبرة. ولا يمكن لجيش ثوري أن يتحول إلى قوة محترفة بمجرد وجود برنامج تدريب عسكري لديه.

الأسلحة والمعدات

برغم ذلك استطاع الحرس تطوير قدراته على استخدام الأسلحة التقليدية الحديث. وقد نجحت وحدات الحرس نجاحًا محدودًا في استخدام منظومات أسلحة الدفاع الجوي ضد الطائرات الحربية العراقية[97]. ومع أن الوحدات المدرعة والمدفعية الثقيلة كانت قليلة العدد بحيث لم تلعب دورًا حاسمًا، إلا أنها أتقنت استخدام الدبابات والعربات الميكانيكية والمدفعية الثقيلة، وساهم رجال الضفادع والبحارة التابعون للحرس في الاستيلاء على الفاو ومنصة نفط عراقية تحميها قوات عسكرية[98]. كما قاد طيارو الحرس طائرات مروحية لنقل قوات الحرس إلى ساحة المعركة، وإن لم يشتبكوا مع العدو في معارك جوية متواصلة.

ومما يدل بجلاء على التعقيد التنظيمي للحرس إقامته لصناعة أسلحة محلية، مكنت إيران من تخفيف آثار حظر الأسلحة الذي فرضه الغرب عليها، كما عزز أحد الأهداف الرئيسية للثورة الإسلامية، أي الاكتفاء الذاتي والاستقلالية. وقد أشرفت "وزارة الحرس الثوري الإسلامي" منذ تأسيسها عام 1982 على جهود الحرس لإنتاج الأسلحة المحلية. ومع أن هذه القدرات تحولت، على ما يفترض إلى وزارة الدفاع والإسناد اللوجستي للقوات المسلحة –التي جمعت بين الجيش والحرس عام 1990– فإن التقارير الصحفية تشير إلى أن مرافق إنتاج الأسلحة التابعة للحرس بقيت تحت إشراف الحرس(99). ولعل جهاز بحوث الأسلحة وإنتاجها يثبت –أكثر من أية وحدة فرعية أخرى في الحرس– قدرة الحرس على الجمع بين التكنوقراطيين والخبراء، الذين يتمتعون بقسط عال جدًا من المعرفة والأساليب التقنية العلمية من ناحية، وبين المقاتلين شبه الأميين الذين تحركهم المشاعر الدينية والأيديولوجية من ناحية أخرى، وذلك تحت سقف تنظيمي واحد. غير أن الحرس لا تزال تغلب عليه كثيرًا الصبغة التي تتسم بها المجموعة الاجتماعية الثانية.

لقد نمت قدرات إنتاج الأسلحة المحلية لدى الحرس بنمو الحرس نفسه. ويقول رفيق دوست: إن هذه القدرات بدأ عام 1984 تقريبًا، مع إنتاج معدات مضادة للحرب الكيماوية، وأجهزة اتصالات وأسلحة خفيفة وذخائر(100). وأكد رفيق دوست أن الحرس تعاون في مجهودات الإنتاج، ليس فقط مع مؤسسة جهاد البناء الأقدر تكنولوجيًا، بل مع القوات النظامية و"الصناعيين والتكنوقراطيين" أيضًا(101).

وبحلول عامي 1986 – 1987، كانت مرافق الإنتاج الحربي المحلي التابعة للحرس تدير 37 مشروعًا سريًا لتطوير الأسلحة، مركزة على إنتاج طائرة مروحية خفيفة (الفجر) لسلاح جو الحرس، وعلى امتلاك قدرات لتصنيع الصواريخ بمساعدة صينية وكورية شمالية(102). ويقال أيضًا: إن "مجموعة صناعية متخصصة" داخل الحرس تقوم بإنتاج رءوس حربية وصواعق، فضلاً عن نسخة من صواريخ أرض – أرض من طراز سكود – بي(103). ويزعم الحرس أنه أصبح يمتلك هذه القدرات باستخدام الهندسة العكسية على الأسلحة الموردة من الخارج(104). وتؤكد هذه التقارير –إلى حد ما– مزاعم رفيق دوست حول وصول إيران إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي تقريبًا

بحلول عام 1988، في إنتاج قذائف الهاون، وصواريخ الكاتيوشا وقذائف المدفعية، وأجهزة اللاسلكي، وأجهزة التشويش المصاحبة لها[105]. كما زعم أن مجموعة صناعة الطائرات التابعة للحرس تقوم بالإنتاج المكثف لطائرات تطير دون طيار، وأن "مجموعة الاكتفاء الذاتي في الصناعة البحرية" تقوم بإنتاج سفن حربية صغيرة ومتوسطة الحجم[106].

كما يبدو أن مهندسي الحرس وخبراءه أدركوا بعض النجاح في صناعة النماذج الأولية للأسلحة والعربات الأكثر تعقيدًا عن طريق الهندسة العكسية. ومع أنه من الصعب تأكيد المساهمة الإيرانية في تصميم هذه الأسلحة وإنتاجها، إلا أن امتلاك الحرس لها تأكد في مناسبات عديدة، من خلال عرضها على محطة تليفزيون طهران. ولم يثبت أن الحرس قدم ادعاءات كاذبة، وإن كان قد بالغ في إسهامه في التصميم والإنتاج. وإلى جانب ما ذكرناه، فإن منظومات الأسلحة التي زعم الحرس وشريكته في الإنتاج الحربي، مؤسسة جهاد البناء، أنهما أنتجاها، تشتمل على عربة جند مدرعة برمائية وغواصة وسفينة قطر ودبابات وهوفر كرافت وطائرة مروحية[107].

لم تؤد قدرات الإنتاج الحربي لدى الحرس، شأنها شأن تنظيمه وتدريبه العسكريين، إلى التخفيف من طابعه الثوري لصالح المبادئ العلمية الموضوعية، لكنها زودت الحرس بطاقة أكبر يسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافه المتشددة. ومع أن التدريب العلمي والتقني كان من المفترض أن يهيء مهندسي الحرس –على نحو شبه مؤكد– للتخفيف من التزام الحرس الصارم بمواصلة الحرب حتى النصر، مهما كانت الخسائر في الأرواح، إلا أن الخبراء الفنيين في الحرس لم يغيروا أهدافه أو يجعلوها أكثر تواضعًا، بل على العكس، ربما يكون خبراء الصناعات الحربية في الحرس زادوا من صلابة مقاومة قيادة الحرس للتسوية عن طريق المفاوضات، وذلك بتمكين إيران من الالتفاف حول حظر الأسلحة الدولي، والاستغناء عن التكاليف الباهظة من العملة الصعبة التي تتطلبها مشتريات الأسلحة.

جهاز تصدير الثورة

إضافة إلى المهام العسكرية، والمهام الأمنية الداخلية، الملقاة على عاتق الحرس، فإنه قد اضطلع بدور رأس الحربة في جهود تصدير الثورة الإسلامية. وخلافًا لأدواره الأخرى كانت أنشطة الحرس في تصدير الثورة

تتسم بأخذ زمام المبادرة بدلاً من الاكتفاء برد الفعل، حين كان يواجه التهديدات التي تحيط بالثورة. لقد طور الحرس هذه المهمة لتطبيق رؤية الخميني في إحياء الأمة الإسلامية (الموحدة) انطلاقًا من طهران وبقيادته[108]. فإذا كان الخميني هو أمير المؤمنين، فإن حراس الثورة هم جنده الأوفياء. ويمكن اعتبار الحرب الإيرانية – العراقية نفسها (بعد عام 1982 عندما طردت إيران القوات العراقية من أراضيها)، جزءًا من مجهود تصدير الثورة. ولكن بما أن العراق هو الذي بدأ الحرب، مهددًا الثورة والأمة الإيرانية نفسها، سيُنظر إلى دور الحرس في الحرب كمهمة عسكرية أكثر من كونها تصديرًا للثورة. أما أنشطة الحرس المعادية للغرب والولايات المتحدة، فتدخل عمومًا تحت إطار تصدير الثورة.

إن جهود الحرس في تصدير الثورة لم تكن تهدف أصلاً إلى التصدي لتهديدات تواجه الثورة، مما يجعل هذه المهمة تكتسب أهمية خاصة. وقد استطاع الحرس ممارسة هذا النشاط، برغم مشاركته في حرب شاملة ضد العراق، هذا النزاع الذي كان من المتوقع أن يستأثر وحده بجميع القوى البشرية وموارد القيادة والسيطرة لدى الحرس. كما كان لدى الحرس التزام قوي جدًا للعمل بموجب تعاليم الثورة المتشددة، والمعادية للولايات المتحدة، الأمر الذي دفعه للمجازفة بافتعال نزاع مسلح محدود مع الولايات المتحدة، برغم أن مثل هذا النزاع قد يضعف قدرة الحرس على أداء مهمته العسكرية المصيرية ضد العراق. وهناك سمة هامة أخرى تميز جهاز تصدير الثورة في الحرس، هي عدم وجود دليل على التمايز والتشعب وتوزيع المهام فيه، وذلك بعكس بنيته العسكرية والأمنية الداخلية. وهذا النوع من الميوعة وعدم التحديد، اللذين يتصف بهما جهاز تصدير الثورة، يشكلان انعكاسًا لطبيعة مهمته، ألا وهي الحيلولة دون تمكن الجهات المستهدفة بهذا النشاط من تحديد مسئولية الحرس عنه.

تندرج جهود الحرس في تصدير الثورة تحت عدة بنود غالبًا ما تكون متداخلة: التدخل العسكري أو السياسي غير المكشوف لمساندة الثوريين الإسلاميين في الدول الأخرى باستثناء لبنان[109]، وأعمال العنف الموجهة ضد الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية[110]، والعمليات السرية ضد الحكومات العربية المحافظة وضد أعداء النظام[111]. ومع أن عملاء الحرس

ووحداته الذين نفذوا المهام المذكورة كانوا تحت سيطرة بنية القيادة الوطنية للحرس، إلا أنهم كانوا يعملون مع شبكة متغيرة من المتشددين داخل النظام الإيراني وخارج إيران[112]. وغالبًا ما ارتبطت أهداف هذه المهام بالتطورات الداخلية الإيرانية. وسنتناول في فصل لاحق هذا الجانب السياسي الداخلي من أنشطة الحرس في تصدير الثورة.

التدخل السياسي / العسكري

الدليل الأول على تصدير الحرس للثورة هو وجوده في لبنان منذ عام 1982. فقد ساعدت مفرزة الحرس في لبنان على تأسيس حزب الله الشيعي الأصولي المتشدد، وعلى تدريبه ودعمه فيما بعد، بهدف إقامة جمهورية إسلامية في ذلك البلد[113]. وعمومًا كانت قيادة مفرزة الحرس وأفراده في لبنان –وقوامها 2000 مقاتل– تضم أكثر رجال الحرس راديكالية من الناحية العقائدية[114]. وإلى جانب المساندة والتدريب العسكريين المباشرين لحزب الله، لعب الحرس دورًا عقائديًا وسياسيًا كبيرًا في وادي البقاع اللبناني، حيث بثوا معتقداتهم بين السكان المحليين وأسسوا المدارس والمستشفيات والمساجد والجمعيات الخيرية، واكتسبوا التأييد للثورة الإسلامية وأمدوا حزب الله بالمجندين[115].

برغم أن مفرزة الحرس في لبنان تخضع لإمرة رضائي والقيادة العسكرية للحرس، فغالبًا ما كان يمارس رفيق دوست ورجال الدين والزعماء السياسيون الإيرانيون نفوذًا على هذه المفرزة. ومن المتوقع أن يكون التسلسل القيادي غير واضح في مثل هذا الوضع(1) فقد نشبت خلافات واسعة في طهران حول المستوى والأسلوب الأمثل لنشاط الحرس في لبنان(2) وكان لدى الحرس مصلحة في إنكار مسئوليته عن بعض أنشطته في لبنان(3) كما كان لمختلف الزعماء الإيرانيين صلات شخصية وسياسية واسعة مع المتشددين الشيعة اللبنانيين على اختلافهم[116]. فعلى سبيل المثال، قام وزير الحرس السابق رفيق دوست بزيارات متكررة للبنان، ولعب دورًا رئيسيًا في أنشطة الحرس بلبنان؛ لأنه أقم علاقات واسعة هناك خلال التدريب الذي تلقاه على حرب العصابات، ولأنه كان مسئولاً رسميًا عن تقديم الإسناد اللوجستي والإمدادات للحرس[117]. وكان رفيق دوست خلال زياراته يلتقي دائمًا بالرئيس السوري حافظ الأسد لإزالة أي توتر قد يحدث بين سوريا وإيران، من جراء الاشتباكات المتكررة

بين حركة أمل الشيعية العلمانية وحزب الله الأصولي الموالي لإيران[118]. (يذكر أن سوريا ساندت إيران في الحرب، بالنظر إلى العداوة القديمة بينها وبين جارها العراق).

وعلى مستوى أدنى من رفيق دوست والقيادة القومية للحرس، فقد احتل قائد مفرزة الحرس في لبنان مقعدًا في المجلس الموسع لقادة المليشيات ورجال الدين الشيعة الإيرانيين واللبنانيين، الذي يرسم السياسة العامة للجماعات الشيعية المتشددة في لبنان، وفقًا لما جاء في تقرير صحفي موثوق به[119]. كما لعب السفير الإيراني السابق في سوريا ووزير الداخلية علي أكبر محتشمي بور، وهو أحد المتشددين البارزين، دورًا فاعلاً بالتعاون مع الحرس في تشكيل حزب الله، ويبدو أنه لا يزال يتمتع بنفوذ قوي في لبنان[120]. كما تسعى السفارتان الإيرانيتان في سوريا ولبنان، مع وزارة الخارجية الإيرانية وبعض الزعماء الإيرانيين، إلى السيطرة على أنشطة الحرس والسياسة الإيرانية في لبنان[121].

بيد أنه وردت تقارير تفيد بأن الزعماء السياسيين الإيرانيين قرروا سحب وحدة الحرس الثوري من لبنان[122]. ومع أن التصريح الذي أدلى به رضائي في تشرين الثاني / نوفمبر 1991 حول تضاؤل دور الحرس العسكري، وكذلك إطلاق ما تبقى من الرهائن الأمريكيين في لبنان بحلول كانون الأول / ديسمبر 1991، يؤيدان ما جاء في هذه التقارير[123]، فقد نفى رضائي في تصريحات أخرى أية نية لسحب قوات الحرس[124]، موحيًا بوجود نزاع إيراني داخلي يقاوم فيه الحرس الثوري سحب قواته من لبنان. وإن كانت الأنشطة المكثفة التي قام بها حزب الله ضد القوات الإسرائيلية في الجنوب عام 1992 تشير إلى أن الحرس هو الذي يفوز في النزاع حاليًا، مع أنه خسر النزاع حول إطلاق الرهائن الأمريكيين في لبنان.

الأنشطة الموجهة ضد الولايات المتحدة

كانت مفرزة الحرس في لبنان منطلقًا لوضع أيديولوجيا الحرس المتشددة المناوئة لأمريكا موضع التنفيذ. وكان الحرس يأمل من مهاجمة المصالح الأمريكية، أن يزيد شعبية الثورة الإسلامية بين العرب والمسلمين ودول العالم الثالث المستائين من الهيمنة الغربية. وحسبما ذكرت تقارير صحفية، تشكل ثكنة الشيخ عبد الله –التي يشغلها الحرس في وادي البقاع– مركزًا يقوم فيه

الحرس بتدريب المتشددين، الشيعة اللبنانيين، بمن فيهم المنتمون إلى حزب الله وحركة أمل الإسلامية (فصيل متشدد منشق عن حركة أمل التي يترأسها نبيه بري وتدعمها سوريا) الذين قد يكونون مسئولين عن العمليات المعادية للولايات المتحدة التي حدثت عام 1983م، مثل تفجير ثكنة قوات المارينز الأميركيين والسفارة الأمريكية في بيروت[125]. ويقال أيضًا: إن ثكنة الشيخ عبد الله آوت بعض الرهائن الأمريكيين في فترات مختلفة أثناء أسرهم في لبنان[126]. كذلك شكل لبنان المكان الظاهر لخطط الحرس المزعومة لتفجير رحلة بان أمريكان رقم 103 في كانون الأول/ ديسمبر 1988م، وسنبحث في أسبابها وانعكاساتها السياسية لاحقًا[127].

نظرًا لدور مفرزة الحرس في لبنان كمؤسس وحام لحزب الله (وهو مجموعة ينضوي تحت لوائها خاطفوا الرهائن) فمن المرجح أن تكون هذه المفرزة شاركت في قرارات إطلاق جميع ما تبقى من الرهائن الأمريكيين في لبنان. ويقول مسئولو الأمن اللبنانيون: إنهم يعتقدون بأن الحرس هو الذي بدأ فعلاً عملية خطف الرهائن في بيروت، بخطف ديفيد دودج الأمريكي الجنسية، عام 1989م[128]. وقد قال الرهائن السابقون: إن حراسهم كانوا أحيانًا يجلبون الطعام لهم من قاعدة قريبة للحرس الثوري، كما كانوا أحيانًا أخرى يشاهدون حراس الثورة وهم يسيرون في طوابير عسكرية قرب أماكن احتجازهم[129]. لقد شارك الحرس في صفقة الأسلحة الأمريكية لإيران عامي 1985م - 1986م، وتلقوا أسلحة في أعقابها، ربما كجزء من الصفقة مقابل تعاون الحرس في ترتيب إطلاق بعض الرهائن الأمريكيين[130]. وبالنسبة للحرس وحلفائهم اللبنانيين، فإن أي تنازل أيديولوجي في هذه القضية قد تم تعويضه بخطف رهائن إضافيين، ليحلوا محل من أُطلق سراحهم بموجب صفقة الأسلحة الأمريكية لإيران[131].

العمليات السرية ضد الحكومات العربية

لقد قام الحرس، إلى جانب نشاطاته في لبنان، بنقل نشاطات تصدير الثورة إلى الدول العربية، وبالأخص حلفاء العراق في الخليج العربي. وخلافًا لأنشطة الحرس في لبنان، اتخذت هذه العملية منحى سريًا بدلاً من التدخل المباشر. ولكن مثلما حدث في لبنان، كان الحرس العنصر الميداني الأقوى والأقدر، وإن لم يكن هو التنظيم أو المجموعة الوحيدة المشاركة في هذه العملية. فقد اقتسم

السلطة في هذه القضية مع مجموعة واسعة من الزعماء السياسيين الإيرانيين والحلفاء الأجانب[132]. وكانت البنية التنظيمية – التي نفذ الحرس بموجبها هذه العملية – متماشية مع جميع ما نفذه من مهام تصدير الثورة، أي غير محددة وغير متخصصة. وهنا أيضًا هيمن الحرس على تدريب عملائه الأجانب المتشددين وتسليحهم في أماكن عديدة بإيران، مستخدمًا الكثير من أساليب التدريب والتلقين ذاتها التي كان يستخدمها مع مقاتلي الباسيج في الحرب ضد العراق[133].

يشكل جهاز العمليات السرية في الحرس المثال الوحيد الذي أصبحت فيه فعلاً البنية التنظيمية للحرس –في مهام محددة– أقل تخصصًا مع مرور الوقت. وخلال فترة 1981م – 1983م، كان مكتب حركات التحرر التابع للحرس –تحت رئاسة العضو الراديكالي في المجلس الأعلى مهدي هاشمي– يتولى جهود الحرس في القيام بأعمال تخريبية في الدول العربية المحافظة[134]. وكان هاشمي صهرًا لآية الله منتظري وصديقًا لابنه محمد، وهو مؤيد متطرف لجهود الحرس في تصدير الثورة، وأحد المنظمين الأوائل لهذه الجهود[135]. وفي عام 1983م تقريبًا، انفصل هاشمي ومكتب حركات التحرر رسميًا عن الحرس، ربما كجزء من صراع على السلطة مع رضائي وغيره من القادة، الذين أرادوا التركيز على الحرب مع العراق بالدرجة الأولى، وتوحيد أنشطة الحرس في تصدير الثورة تحت قيادتهم[136]. وتابع الحرس أنشطته في تصدير الثورة، بغير وجود وحدة فرعية تنظيمية منفصلة تتولى رسميًا المسئولية عن هذا النشاط. وفي عام 1986م اعتقل هاشمي؛ لأنه ساعد راعيه منتظري على تسريب خبر صفقة الأسلحة الأمريكية لإيران، وأعدم في السنة التالية[137].

[وصفت التقارير الصحفية في منتصف الثمانينيات "لجنة الحرب على الشيطان" بأنها الجهاز الخاص في الحرس لتنسيق الأنشطة السرية في جميع أرجاء العالم العربي] [138]. وعمومًا فإن هناك أدلة أكثر على أن الحرس عمل عن كثب مع "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق"، وهي مجموعة ينضوي تحت لوائها المتشددون الإسلاميون الذين يعملون في معظم دول الخليج العربي بما فيها العراق كما يدل اسمها[139]. وقد تأسس "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق" أواخر عام 1981م، ويترأسه رجل دين متوسط الرتبة هو محمد باقر الحكيم (ابن علامة شيعي عراقي جليل هو آية الله محسن

الحكيم) لتوحيد الإشراف على عدة جماعات متشددة مختلفة، من ضمنها حزب الدعوة الإسلامية، وهو حزب عراقي أصولي معارض، ومنظمة العمل الإسلامي وهي مجموعة أصولية متشددة أخرى تنشط في العراق ودول الخليج العربي، والجبهة الإسلامية لتحرير البحرين التي اتهمت بتدبير محاولة انقلابية في البحرين عام 1981م بدعم من إيران[140]. ويبدو أن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الذي يتخذ من طهران مقرًا له، كان -بمساعدة حرس الثورة- هو القوة الأساسية في الانتفاضة التي قام بها الشيعة ضد صدام حسين في جنوب العراق في أعقاب حرب الخليج الثانية[141].

أكدت وسائل الإعلام الرسمية في إيران الروابط الوثيقة بين "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق" وبين الحرس الثوري. وفي الأيام الأخيرة للحرب الإيرانية – العراقية، دعا الحرس علنًا إلى تعبئة متطوعي المجلس الأعلى للثورة الإسلامية (عراقيون فروا إلى إيران) للقتال في جبهة الحرب ضد العراق[142]. وفي عام 1984م ذكرت الصحف الإيرانية أن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق شكر الحرس على سماحه لقوات المجلس بالمشاركة في المناورات العسكرية للحرس[143].

إضافة إلى عمل الحرس عبر الوكلاء، فقد نشطت عناصره كثيرًا في العالم العربي. ونخص بالذكر جهود الحرس في إثارة الاضطرابات في المملكة العربية السعودية، لاسيما خلال موسم الحج. وقد اعترف الزعماء الإيرانيون علنًا بأن الحرس هرَّب متفجرات إلى داخل المملكة خلال موسم الحج عام 1986م[144]. وذُكر أن الحرس شارك مشاركة واسعة في التخطيط لأعمال الشغب التي قام بها الحجاج الإيرانيون في مكة خلال موسم الحج عام 1987م، التي أسفرت عن مقتل 400 شخص على أيدي قوات الأمن السعودية[145]. كما كان عملاء الحرس، بالأخص في أوربا، مسئولين عن تجنيد المتشددين الشيعة لتنفيذ عمليات برعاية الحرس في دول عربية مستهدفة[146].

كما وردت تقارير في الآونة الأخيرة تشير إلى أن الحرس ينشطون في السودان ويقومون بتدريب المتشددين الإسلاميين هناك، للمساعدة على نشر الثورة في جميع الأجزاء الإسلامية من أفريقيا[147].

استعان الحرس بشبكة حلفائه داخل إيران، لمساندته في مهمته السرية. وقام على وجه الخصوص وكيل وزارة الخارجية الإيرانية للشئون العربية حسين

شيخ الإسلام، أحد أهم زعماء "الطلبة" الذين احتجزوا الرهائن الأمريكيين في طهران خلال الأعوام 1979م – 1981م، بتقديم المساعدة إلى حلفائه الأيديولوجيين والسياسيين في الحرس، عبر المساهمة في تعيين رجال الحرس في مناصب بالسفارات الإيرانية في أوربا وأفريقيا وآسيا[148]. ويقال: إن عملاء الحرس قاموا –تحت الستار الدبلوماسي– بأعمال التنظيم والتجنيد، من أجل تنفيذ عمليات الحرس في جميع أنحاء العالم، واغتيال أعداء طهران في الخارج[149]. كما يمكن أن تكون وزارة الاستخبارات هي التي دبرت هذه الاغتيالات.

إن الوسائل والتنظيمات المختلفة، التي بذل الحرس من خلالها جهوده لتصدير الثورة، توضح بجلاء قدرته على تفادي التخصص والتمايز التنظيمي الرسمي، عندما يؤدي ذلك إلى تعزيز تنفيذ مهمة محددة. كما أن قدرة الحرس على بذل جهود قوية لتصدير الثورة –في الوقت الذي يخوض فيه حربًا كبرى ضد دولة أخرى– تثبت أيضًا مرونته وعمق التزامه الأيديولوجي. غير أن مشاركة الحرس في عملية تصدير الثورة –بحد ذاتها– لا تميزه عن سواه من القوات المسلحة الثورية. فكل القوات العسكرية الثورية تقريبًا قامت بمهام مشابهة نزولاً عند رغبة زعمائها. فقد خاض الجيش الثوري الفرنسي حروبًا شاملة من أجل تصدير الثورة الفرنسية، مثلما خاضها من أجل حماية أمن فرنسا القومي. كما صدرت الأوامر للقوات المسلحة الكوبية بالتوجه إلى أنجولا في السبعينيات لمساندة النظام الماركسي فيها. وقام الجيش الأحمر بغزو أفغانستان عام 1979م لدعم النظام الشيوعي المترنح بقيادة حزب الشعب الديمقراطي الأفغاني.

ومع ذلك، تشير الأمثلة المذكورة إلى أن دور العسكريين في معظم المجتمعات الثورية –بشأن تصدير الثورة– يقتصر عمومًا على التدخل المباشر. أما العمليات السرية فقد ظلت من اختصاص أجهزة استخبارات منفصلة يهيمن عليها المدنيون، مثل الـ كيه. جي. بي KGB في الاتحاد السوفيتي. إذ كانت الـ كيه. جي. بي – وليس المخابرات العسكرية المعروفة باسم جي آريو GRU – هي المسئولة الأولى عن "التدابير النشطة"، أي جهود تعزيز الأحزاب الشيوعية المحلية أو إيصالها إلى السلطة[150]. وفي جمهورية الصين الشعبية، تولت دائرة "الارتباط الدولي" ودائرة "العمل الأمامي

الموحد"، وهما جهازا استخبارات منفصلان عن جيش التحرير الشعبي، تنفيذ عمليات التدابير النشطة المماثلة[151].

أما في إيران الثورة، فقد هيمن الحرس على معظم أشكال تصدير الثورة، السرية منها والعلنية، واضطلع بدور رائد فيها، بعكس أقرانه في المجتمعات الثورية الأخرى، بل إنه أكد هذا الدور بقوة، ولم يكتف بتنفيذ مبادرات القيادة المدنية[152]. والأهم من ذلك، كما سنبين لاحقًا، أن الحرس مارس أنشطة تصدير الثورة بحماس، برغم المعارضة الظاهرة لرؤسائه المدنيين، أو في أفضل الأحوال تناقض مواقفهم[153]. كما أن تأييد الحرس لتصدير الثورة اقترن بدوره كقلعة حصينة للسياسيين المتشددين والسياسات المتشددة، إلى درجة لم تعرفها القوات المسلحة الثورية الأخرى[154].

البيروقراطية الإدارية/ إنشاء وزارة الحرس

كان تأسيس وزارة مستقلة للحرس الثوري في تشرين الثاني/ نوفمبر 1982م مؤشرًا هامًا على ازدياد التعقيد التنظيمي للحرس، وتحوله من مليشيا ثورية فوضوية إلى بنية تنظيمية عسكرية تقليدية. وحُددت مهام هذه الوزارة – بعد تأسيسها بقليل – في تأمين ما يحتاجه الحرس من إسناد لوجستي ومشتريات وتمويل وخدمات قانونية وإدارية. وكانت بمثابة حلقة الوصل بين الحرس ومجلس الشورى والسلطة التنفيذية[155]. وامتدادًا لوظيفة المشتريات، أدارت الوزارة جهود الإنتاج الحربي المحلي لدى الحرس التي بدأت على نطاق واسع عامي 1985م – 1986م[156]. ومن المسئوليات المهمة التي تولتها الوزارة، تنظيم ميزانية الحرس وإدارته المالية. وفي البداية كان تمويل الحرس يقتصر بالدرجة الأولى على تبرعات من كبار رجال الدين وأنصار النظام[157]. بيد أن تبرعات رجال الدين استمرت بصورة رمزية[158].

وقامت وزارة الحرس بدور مهم في الحصول على الأسلحة، بعد أن كان كل مقاتل يؤمن سلاحه بنفسه، في السنوات الأولى من عمر الحرس، وكانت معظم الأسلحة المتوافرة قد تم الاستيلاء عليها من ترسانات الشاه خلال الثورة، أو من العراق بعد نشوب الحرب[159]. ومن خلال دورها في تدبير الأسلحة، ساهمت وزارة الحرس في تحويل الحرس الثوري إلى قوة مسلحة وطنية حقيقية. وجعلت الوزارة عملية توزيع الأسلحة وحيازتها عملية مركزية، ملبية بذلك مطلبًا مهمًا آخر لإقامة قوة وطنية، وليست خاصة أو محلية[160]. ووفقًا لما

يقوله ويبر، فإن هذا التحول من السيطرة الخاصة إلى الإشراف الوطني على الاستخدام الشرعي للقوة في المجتمع، هو مؤشر مهم على بناء الدولة[161]. ويشكل إخضاع القوات المسلحة في المجتمع الثوري لسلطة مركزية مؤشرًا على تماسك وضع النظام الثوري.

إضافة إلى المهام الظاهرة لوزارة الحرس في المساعدة على فرض بنية تنظيمية عليه، أدت الوزارة مهمة خفية للزعامة المدنية. فقد كانت الزعامة السياسية تأمل في تعزيز السيطرة على الحرس عبر إعطائه وزارة على المستوى الحكومي. فوزير الحرس – شأنه شأن سائر الوزراء – يخضع للمساءلة أمام المجلس ورئيس الوزراء[162]. وظهرت هذه الدرجة من السيطرة في أيلول/ سبتمبر 1988م، عندما صوت المجلس على إقالة رفيق دوست، جاعلاً منه كبش فداء لخسارة الحرب، وانهيار الحرس على جبهات القتال[163]. ورفيق دوست –صهر رفسنجاني كما يقال[164]– كان المرشح المنطقي ليصبح أول وزير للحرس، بسبب دوره في مشتريات الأسلحة منذ تأسيس الحرس، بل إن تعيينه عزز أيضًا الأهداف السياسية لرجال الدين. فقد كان عمومًا عنصرًا محافظًا داخل قيادة الحرس، وأكثر رضوخًا لسلطة الحكومة المدنية من زملائه في البنية العسكرية للحرس[165].

يعكس رفيق دوست نفسه مشاعر الحرس المتناقضة إزاء إنشاء وزارة للحرس. فمن ناحية، كان رفيق دوست -ولا يزال- أحد الدعائم القوية للحرس، وواحدًا من مؤسسيه الأوائل. ومن ناحية أخرى، فهو أكثر محافظة من غالبية قادة الحرس وجنوده. وبالمثل رحب الحرس بإنشاء وزارة خاصة له للدفاع عن مصالحه في اجتماعات ومداولات مجلس الوزراء، لكنه كان مستاءً لأن إنشاء الوزارة يعطي الزعماء المدنيين قدرًا من السيطرة على شئون الحرس[166].

خلافًا لأقسام الحرس الأخرى، لم تستطع الوزارة – كوحدة فرعية – مقاومة التأثيرات المحافظة لعملية التحول البيروقراطي والتخصصي. ومرد ذلك أن الوزارة لم تتح فرصة كافية للراديكاليين في الحرس للتعبير عن التزامهم الأيديولوجي، كما حدث في المعركة ضد العراق. ونظرًا لمهامها الإدارية، تضم الوزارة كادرًا من الإداريين والخبراء والمديرين، فضلاً عن بعض الموظفين من خارج الحرس، وهي عناصر اجتماعية تختلف عن المتشددين الذين أسسوا الحرس، ولا يزالون يهيمنون عليه[167]. وقد أقامت

الوزارة بنية تحتية وطنية للإنتاج الحربي وشبكة دولية لمشتريات السلاح، وإن كانت غير فعالة وفاسدة على ما يقال، وأنشأت البنية التحتية للإشراف على شبكة تعاونيات الحرس، وبرامج الخدمات الاجتماعية لأسر أفراد الحرس على مستوى البلاد[168]. وأنشأت الوزارة عدة دوائر تنفيذية متخصصة لأداء مهامها المتعددة، ومن ضمنها دائرة تفتيش، ودائرة إسناد لوجستي، ومديريات للأبحاث الصناعية وشئون الموظفين، ومكاتب للمستشارين الاقتصاديين ومستشاري التخطيط والاجتماعيين، وهي مهام لا تعطي منفذًا للتشدد الذي يميز الحرس[196].

إذا كان الزعماء السياسيون يتوقعون أن تفرض الوزارة ورفيق دوست قدرًا من الاعتدال على الحرس، فإنهم يستخفون بقدرة القادة العسكريين للحرس على إحباط مساعي الوزارة، إن لم يكن فرض إرادتهم عليها وليس العكس. فوزارة الحرس أقل عناصر الحرس راديكالية، ولهذا السبب بالذات فهي أضعفها. فمثلاً، تشير صحف المعارضة الإيرانية في الخارج إلى نجاح رضائي، قائد الحرس، في منع رفيق دوست من وضع جهاز الأمن الداخلي في الحرس تحت سلطة الوزارة[170]. ومع أن الوزارة مخولة قانونًا بالإشراف على سياسة شئون أفراد الحرس، فقد كان الناطق القديم باسم الحرس ورئيس أركانه، علي رضا أفشر (وهو الآن قائد الباسيج) هو الذي يعلن فعليًا – وبشكل دائم تقريبًا – عن التنقلات في صفوف الحرس وعمليات التعبئة الكبرى. وفي نهاية الأمر، أصبح الذي يحتل منصب وكيل شئون القوى البشرية في القيادة العامة المشتركة (التي شكلها رفسنجاني في حزيران/ يونيو 1988) هو علي رضا أفشر وليس أحد المسئولين في وزارة الحرس[171].

تقدم لنا إقالة رفيق دوست عام 1988م دليلاً إضافيًا على ضعف وزارة الحرس كمركز قوة داخل الحرس الثوري. فقد أقيل بسبب مزاعم حول سوء إدارة الوزارة (الفشل في تخزين الذخائر بطريقة سليمة، وتعريض السلامة العامة للخطر، ودفع مبالغ مرتفعة أكثر من اللازم للأسلحة المشتراة من الخارج، والفشل في توفير الإمدادات اللازمة للقوات)، وكانت هذه المزاعم مدعاة للسخرية؛ لأن رفيق دوست كان أكثر رضوخًا لرغبات القيادة السياسية من كل قادة الحرس الآخرين[172]. بل إنه لا يتحمل إلا أقل قدر من المسئولية عن النكسات التي حدثت في ساحة المعركة؛ لأنه لم يكن يقود قوات أو يضطلع

بدور بارز في رسم الاستراتيجية، ومع ذلك تحول إلى كبش فداء بسبب خسارة الحرب. وكان من المفترض أن يقوم رفسنجاني – كقائد عام بالوكالة للقوات المسلحة – بإقالة رضائي للفشل في ساحة القتال، بدلاً من السماح للمجلس – الذي كان يرأسه كأبرع سياسي إيراني – بالتصويت على إقالة رفيق دوست(173). ويبدو أن رفسنجاني استشف أن المجازفة بإبعاد رفيق دوست، بما يعقبه من رد فعل من جانب الحرس، أخف كثيرًا مما يمكن أن يشكله عز القائد القوي محسن رضائي.

ولعل خير دليل على الضعف التنظيمي للوزارة – ضمن مجمل بنية الحرس – هو إلغاؤها كوزارة مستقلة بعد وفاة آية الله الخميني. فعندما شكل رفسنجاني حكومة جديدة عام 1989م، ضُمت هذه الوزارة إلى وزارة الدفاع الخاصة بالقوات النظامية، وأصبحت تدعى "وزارة الدفاع والإسناد اللوجستي للقوات المسلحة" ويرأسها أكبر توركان، وهو تكنوقراطي مدني من خارج الحرس(174). بيد أنه – خلافًا للحالات السابقة التي قاوم فيها الحرس الجهود المدنية لإضعافه – لم يحتجّ الحرس هذه المرة احتجاجًا قويًا على إلغاء وزارته. ومن أسباب ذلك – على نحو شبه مؤكد – أن وزارة الحرس لم تماش قيادته في توجهاتها الأيديولوجية والسياسية. واستمر قادة الحرس في إدارة معظم شئونهم بصورة مستقلة عن الوزارة الموحدة الجديدة. وظلوا مسيطرين على مرافق الإنتاج الحربي التابعة لهم، مع أنها كانت المهمة الرئيسية التي أوكلت رسميًا إلى الوزارة الموحدة(175)، بل إن الحرس كانوا وراء تعيين وكيل وزارة الحرس السابق المتمرس، محمود بكروان، في ثاني أعلى منصب في وزارة الدفاع الموحدة(176).

يشكل الضعف النسبي لوزارة الحرس – ضمن بنية الحرس – مثالاً لقدرته على مقاومة القوى المحافظة النابعة من التعقيد التنظيمي. ولم تستطع وزارة الحرس نفسها مقاومة التأثيرات المحافظة لبنيتها الداخلية الخاصة بها، بل إنها لم تستطع – كما كان يتوقع الزعماء السياسيون – إيصال المنطق المحافظ والبيروقراطي إلى بنية الحرس العسكرية والأمنية الداخلية. ومع أن إلغاء وزارة الحرس كان خسارة تنظيمية مهمة للحرس، فيمكن القول: إن توحيد هذه الوزارة مع وزارة القوات المسلحة النظامية، قد عزز بالفعل النقاء الأيديولوجي للحرس، عبر تخلصه من أضعف عنصر أيديولوجي فيه. كما أن قيادة الحرس

أظهرت – قبل إلغاء وزارة الحرس وبعده – قدرتها الفعلية على اغتصاب عمليات وزارة الحرس أو الهيمنة عليها. ويمكن لهذه العوامل أن تفسر لماذا لم يعترض زعماء الحرس – الراديكاليون في جملتهم – على دمج وزارة الحرس في الوزارة الموحدة الجديدة للدفاع والإسناد اللوجستي للقوات المسلحة.

هيكل القيادة العسكرية

ثمة أدلة إضافية على قدرة الحرس في مقاومة آثار التعقيد التنظيمي، يمكن إيجادها على مستوى القيادة العسكرية العليا. فقادة الحرس الحاليون (الذين هيمنوا على هذا التنظيم منذ سقوط بني صدر) ظلوا من أكثر الدعاة الراديكاليين في النظام، برغم مسئوليات مناصبهم ومتطلبات الحرب مع العراق، وحاجتهم للعمل ضمن البنية الإجمالية لصنع القرار في النظام، وبرغم خبرتهم بمدى ما يمكن للحماس الأيديولوجي أن يؤثر في النتائج العسكرية الموضوعية. وقد تشبثوا براديكاليتهم – مثلما فعلوا في البنية العسكرية والأمنية الداخلية التي ترأسوها –مع أنهم أقاموا بنية قيادية عليا تشبه في مظهرها– إن لم يكن في جوهرها القيادي الفعلي – ما هو موجود في القوات المسلحة التقليدية في شتى أرجاء العالم، وكذلك في الجيش النظامي الإيراني.

كما ذكرنا آنفًا في هذا الفصل، انبثقت البنية القيادية الحالية للحرس من المجلس الأعلى للحرس الثوري، الذي كانت تغلب عليه روح الزمالة. وفي أيلول/ سبتمبر 1981م، ارتقى رضائي إلى القيادة العليا للحرس، نظرًا لكثرة أنصاره وأتباعه في الحرس (الذين اكتسبهم من منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية)، ولمعارضته لبني صدر، وهمته في القضاء على مجاهدي خلق، واستعداده وقدرته على الانتقال بالحرس من موقف الدفاع إلى موقف الهجوم في الحرب ضد العراق[177]. وبعد تسلم رضائي مهام القيادة، عين علي شمخاني نائبًا له بدلاً من، محسن كولادوز، الذي لقي مصرعه في حادث تحطم طائرة[178]. وكان تعيين رفيق دوست كأول وزير للحرس في تشرين الثاني/ نوفمبر 1982م، ثاني أهم تطور في البنية القيادية للحرس. ومع تسارع جهود الحرس في منتصف الثمانينات، لإضعاف الجيش النظامي، عبر إظهار قدرة مماثلة على التنظيم، أقام قادم الحرس هيئة أركان رسمية.

هذه الأركان المشتركة التي أسسها الحرس عام 1986م، مع ترسخ أقدام قوته البرية والجوية والبحرية، كانت تتألف من رضائي ونائبه شمخاني وقادة

الأسلحة الثلاثة في الحرس[179]. وفي عام 1986م قام رضائي بتعيين شمخاني في منصب ثان، هو قائد القوات البرية للحرس الثوري الإسلامي، الذي أصبح مهيمنًا على الأركان المشتركة بسبب الهيمنة الطاغية للقوات البرية على الحرس[180]. وفي عام 1987م عُيِّن حسين علائي قائدًا للقوات البحرية، وموسى رفان قائدًا للقوات الجوية، بحيث اكتمل تشكيل الأركان المشتركة[181]. وأدمجت الأركان المشتركة رسميًا في مقر القيادة العامة المشتركة للحرس والجيش، الذي أسسه رفسنجاني عام 1988م. بيد أنه في عام 1989م وافق زعيم إيران الأعلى الجديد علي خامنئي، ربما في محاولة منه لاسترضاء الحرس، على أن يعاد رسميًا تشكيل أركان قيادة منفصلة للحرس. وهكذا شُكلت قيادة الأركان المركزية الجديدة للحرس برئاسة محمد باقر ذو القدر، وهو فدائي سابق مناوئ للشاة وعضو أصلي في الحرس[182]. غير أن مقر القيادة المشترك للجيش النظامي والحرس ظل قائمًا، وإن كان في شكل أضعف.

كان الغرض الأصلي من إنشاء قيادة الأركان المركزية عام 1984م – قبل تشكيل القيادة العامة للقوات المسلحة – أن تكون أركانًا لرضائي، لمساعدته وغيره من قادة الحرس على مواجهة أعباء الحرب وما صاحبها من توسع للحرس[183]، كما كانت سابقًا كيانًا منفصلاً عن الأركان المشتركة (الهيئتان أصبحتا الآن جسمًا واحدًا). وترأس الأركان المركزية لأول مرة علي رضا أفشر حليف رضائي القديم، الذي كان أيضًا ناطقًا رسميًا باسم الحرس. وفي عام 1987م ترأس محمد فروزنده القيادة المركزية، وعُين نائبًا في قيادة الأركان العامة للقوات المسلحة عام 1989م[184]. وعُين عباس محتاج القائد السابق لمنطقة الحرس السابعة (كردستان) نائبًا لفروزنده، إلى أن عُين محتاج مؤخرًا نائبًا لقائد القوات البرية للحرس، ثم نائبًا لقائد سلاح البحرية النظامي[185].

أقام كل سلاح من أسلحة الحرس الثلاثة هيئة أركان منظمة لإكمال عملية تطوير البنية القيادية للحرس. وأصبح رحيم صفوي، رئيس العمليات في الجبهة الجنوبية لمدة طويلة، نائبًا لقائد القوات البرية للحرس عند تنظيمها عام 1986م. ومنذ ذلك الحين أصبح نائبًا لقائد الحرس رضائي[186]. وفي عام 1987م، أصبح حسين دهقان – وهو قائد سابق للحرس في لبنان – نائبًا لقائد سلاح جو الحرس[178]، ثم قائدًا له لفترة وجيزة، وأصبح علي أكبر أحمديات

رئيسًا لأركان بحرية الحرس الثوري تحت قيادة حسين علائي[188].

يبدو أن قادة الحرس استهدفوا من إقامة بنية قيادية تقليدية توزيع المسئوليات بينهم، لمواجهة أعباء الحرب التي لم يكن الحرس مستعدًا لها، إلى جانب أنه لم يكن قد نُظّم بعد كقوة عسكرية. ومع أن إقامة بنية قيادية رسمية، قد حققت هذا الهدف جزئيًا، فقد كانت تخفي وراءها طبيعة غير رسمية، تحكمها روح الزمالة بين أعضاء قيادة الحرس، كما أنها وسّعت قاعدته بين الجنود العاديين. وكما تبين سابقًا، كان جميع قادة الحرس فدائيين قبل الثورة، وكانوا حلفاء ومؤسسين أوائل للحرس، وبطبيعة الحال فقد عبروا جميعًا أثناء خدمتهم في الحرس، من خلال أقوالهم أو أفعالهم، عن تأييدهم الحازم للمبادئ الراديكالية للثورة. ونورد أمثلة على ذلك تخص القادة الأقل شهرة، فدهقان خدم في لبنان، وهذا أسمى تعبير عن راديكالية الحرس[189]، ومحتاج لعب دورًا في أعمال الشغب التي قام بها الحجاج الإيرانيون في مكة المكرمة خلال موسم حج عام 1987م، حسبما أشارت صحف المعارضة[190].

باستثناء رفيق دوست، لم يكن أي من كبار قادة الحرس يملك خبرات محددة تؤهله دون سواه لتبوؤ منصب محدد في البنية القيادية. ونظرًا لحداثة عهد الحرس، لم يتدرج أحد منهم عبر الرتب العسكرية في أحد أسلحة الحرس، ولم يكن لأي منهم خبرة عسكرية ملموسة قبل الثورة. وإنما يعود الفضل في وصولهم لهذه المناصب إلى دورهم في الصراع ضد الشاه، وإلى الروابط المشتركة التي تجمعهم كمؤسسين للحرس.

إضافة إلى ذلك، نلمس روح الزمالة السائدة بين أعضاء قيادة الحرس، والطبيعة غير المحددة لهذه القيادة، من خلال تناوبهم على تولي المناصب وحلول أحدهم محل الآخر، فضلاً عن غياب التنافس الظاهر بينهم. وباستثناء رفيق دوست، وهو محافظ أكثر من سواه، وعلى عكس الخلافات العلنية القائمة بين أركان النظام ككل، لم يُبد أي من قادة الحرس موقفًا علنيًا مخالفًا لأحد زملائه، أو انحرف عن المواقف الراديكالية حول القضايا الكبرى. لذا تشكل البنية القيادية للحرس مثالاً آخر على أن التعقيد التنظيمي للحرس لم يحوله إلى قوة محترفة، كما أن مسئوليات قيادته لم تحول قادة الحرس من عقائديين راديكاليين إلى ضباط محترفين.